مجلة الناقد للدراسات السياسية
المجلد: 03 العدد: 02
الرقم التسلسلي: 05
أكتوبر 2019

السياسات الاقتصادية العربية بين تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية

Arab economic policies between the challenges of development and social justice

الدكتور: نور الدين فلاك [1]
أستاذ محاضر أ – قسم العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: *nourdineanas@hotmail.fr*

تاريخ الإرسال: 2019/09/23 - تاريخ القبول: 2019/10/14 - تاريخ النشر: 2019/10/29

ملخص:

ما يميز الأداءات الاقتصادية في المنطقة العربية في المرحلة الراهنة هو ارتباطها الشديد بتلك الأحداث والأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها من جهة ومن جهة أخرى وقع وتأثير تلك الأزمات الداخلية وآثارها التي كانت مخيبة للآمال –خاص- على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الشعوب ،بل وكان تأثيرها على تلك الارتباطات البينية العربية العربية من جهة ثالثة وكانت المحصلة أن تلك العوامل والأوضاع أثرت على الاقتصاديات العربية وفشلت بذلك في انجاز مهامها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية؛ الأداءات الاقتصادية؛ التنمية العدالة الاجتماعية؛ الاقتصاد السياسي العربي؛ الطابع الريعي.

Abstract :

What distinguishes the economic performances in the Arab region at the present stage is its strong link with these events and the global and regional crises and their repercussions on the one hand and the impact and the impact of those internal crises and their effects which were On the economic and social conditions of these peoples, and even their impact on those Arab environmental Arab associations on the third hand, and the result was that these factors and conditions affected the Arab economies and failed to fulfill their tasks related to economic growth and development and social justice.

Keywords: *Keywords: economic policies; economic performance; development social justice; Arab political economy; rentier way.*

[1] **المؤلف المرسل: الدكتور: نور الدين فلاك** *nourdineanas@hotmail.fr*

مقدمة:

ما يميز الأداءات الاقتصادية في المنطقة العربية في المرحلة الراهنة هو ارتباطها الشديد بتلك الأحداث والأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها من جهة ومن جهة أخرى وقع وتأثير تلك الأزمات الداخلية وآثارها التي كانت مخيبة للآمال –خاص- على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الشعوب ،بل وكان تأثيرها على تلك الارتباطات البينية العربية العربية من جهة ثالثة وكانت المحصلة أن تلك العوامل والأوضاع أثرت على الاقتصاديات العربية وفشلت بذلك في انجاز مهامها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية .

ولعل سعي تلك الأنظمة العربية ومسارعتها في الانخراط والاندماج داخل الاقتصاد العالمي وقبله الالتحاق بركب العولمة جعلها-أي تلك الأنظمة –تخضع لا محالة –لشروط عمل تلك القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي السائد وتبتعد تدريجيا عن اعتبارات وقيود وقوانين الاقتصاد الوطني وبذلك يصبح هذا الأخير أسيرا لمصالح البيئة الخارجية واملاءاتها ومعرضا في أي لحظة لانعكاسات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية واتساع الفجوة بينه وبين البيئة الداخلية(زيادة أعداد العاطلين عن العمل ،اتساع دائرة الفقر ،تراجع الأوضاع التعليمية وتردي الحالة الاجتماعية التي تهدد التماسك الاجتماعي.....)وهذا مؤشر إلى بداية بروز الأزمات الداخلية التي قد تحدث ثورة داخلية قد تتوسع وتنتقل من بلد عربي إلى آخر وكل ذلك مرتبط بطبيعة النظام السياسي القائم ومدى ارتباط الأوضاع الاقتصادية بالتنمية وارتباط الأوضاع الاجتماعية بتحدي مسألة العدالة الاجتماعية .

لذلك جاءت هذه الورقة لتناقش الإشكالية التالية: هل أداءات الاقتصاديات العربية الحالية حققت التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لشعوبها أم أن تلك السياسات الاقتصادية المنتهجة حققت التخلف وغيبت فيها العدالة الاجتماعية للمواطن العربي؟

وسنحاول تناول هذا الموضوع ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الاقتصاديات العربية بين الطابع الريعي والنمو غير متوازن.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية العربية كرست التخلف الاقتصادي وغابت عنها العدالة الاجتماعية.

المحور الثالث: ملامح الاقتصاد السياسي العربي البديل.

المحور الأول: الاقتصاديات العربية بين الطابع الريعي والنمو غير متوازن.

أهم ما يميز البنية الاقتصادية بين البلدان العربية هو اعتمادها الشبه تام على القطاعات الريعية ممثلة في القطاعات الاستخراجية والخدمات الحكومية وكذا الخاصة وهو ما يجعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات ن اثر على هيكلة تلك الاقتصاديات ومنه اثر على البنية السياسية للدولة من جهة، وفي النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية والخدمية، ولمسالة توزيع الدخل والثروة، ولعلاقة تلك الاقتصاديات بالعالم الخارجي من جهة أخرى وهذا ما سنسعى لبيانه وفق النقاط التالية:

1- **الناتج المحلي الإجمالي:**

وفق تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد بدا من العم 2013 فان الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل وبأسعار السوق الجارية بلغ سنة 2012 حوالي 2692مليار دولار محققا بذلك نمو بحوالي 9.4 بالمائة وقد دعمت أسعار النفط المسجلة في السنة 2011 النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المصدرة له[1].وبوجه عام سجلت الدول المصدرة للنفط والغاز معدلات نمو عالية بالأسعار الثابتة في حين انخفض معدل النمو في بقية الاقتصاديات العربية بالأسعار الثابتة إلى غاية بداية 2014 وذلك نتيجة التأثر بالاضطرابات السياسية الداخلية التي شهدها الوطن العربي وما أطلق عليه الثورات العربية ، كما تأثرت بعض الاقتصاديات العربية بحالة الركود التي شهدتها دول الاتحاد الأوربي ن فضلا عن ظهور الضغوطات التضخمية في عدد منها [2].

كما تشير تقارير الاقتصاد العالمي 2013 [3] إلى زيادة في معدلات النمو إلى 4بالمائة في عام 2014بالنسبة لتلك الدول المصدرة للنفط نتيجة تعافي الطلب العالمي وزيادة إنتاج النفط في كل من السعودية والعراق وليبيا، كما تشير التنبؤات إلى ارتفاع نمو الإجمالي للناتج المحلي غير النفطي من حوالي 3.75 بالمائة في 2013 إلى 4.5 بالمائة في 2014.

كما أن اقتصاديا ت الدول العربية النفطية يلاحظ التقرير السابق أنها تشهد عدم الاستقرار نتيجة عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك من شأنه أن يؤثر على الثقة والنشاط الاقتصادي عموما وان تأزم الأوضاع في سوريا ومصر وليبيا قد أثارت مخاوف من اتساع دائرة عدم الاستقرار تلك مما يزيد من صعوبة إدارة الاقتصاد الوطني، وهذا كله

ينعكس على الوضع الاجتماعي لها فتبقى معدلات البطالة في ارتفاع إضافة إلى عدم تحسن الأوضاع المعيشية للمواطن العربي مما يسبب حالة السخط الاجتماعي [4].

2- الهيكلة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي:

تعتمد الاقتصاديات العربية بوجه خاص على القطاعات الأولية والخدمات ،مما يعزز الصفة الريعية واستمرا تأثر الأداء الاقتصادي العربي العام بالتذبذب الذي تتعرض له أسعار النفط ، يضاف إلى ذلك تراجع الناتج الزراعي والصناعي حيث لا تتعدى نسبة المساهمة لكليهما 13.9 بالمائة في حين أن الصناعات الاستخراجية تسهم بـ40.3 بالمائة في توليد الناتج المحلي[5].

إن هيكلة الاقتصاديات العربية إذ تؤكد صفتها الريعية ، فهي تشير أيضا إلى تحولها إلى سوق استهلاكي للسلع والمنتجات الأجنبية دون نشاط محسوس في القطاعات الإنتاجية على غرار الزراعة والتجارة والصناعة والسياحة ، مما ينتج ضعف أداء اقتصادي وحالة من التخلف والأمية والفقر في الأوساط الاجتماعية ، وهي حالة لا تزال تسطر على العديد من المناطق العربية ، حيث ترى الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص أن من مصلحتها الحفاظ على مقومات الاقتصاد الريعي ، لأنها المستفيدة الرئيسية من إيرادات الريع ، وتتحالف معها في ذلك فئة من بيروقراطي الأنظمة الحاكمة. [6]

3- هيكلية الإرادات الحكومية:

ما يؤكد دور الريع في الاقتصاديات العربية تحليل الهيكلة بالنسبة للإيرادات الحكومية من خلال موازناتها العامة نجد أن الإرادات النفطية تحتل دائما المرتبة الأولى بنسب تفوق 80بالمائة في حين الإيرادات الضريبية في المرتبة الثانية بنسب تصل إلى 16 بالمائة في حين الإيرادات الغير ضريبية لا تتعدى في الغالب 5 بالمائة، وبالنسبة للإيرادات المتبقية كدخل الاستثمارات لا تتعدى 4 بالمائة[7].

4- مصادر متنوعة للريع:

يرى عدد من الباحثين الاقتصاديين أن إيرادات الممرات المائية الإستراتيجية مثل قناة السويس، وخطوط الأنابيب الخاصة بنقل النفط والغاز هي الأخرى مصادر للريع وذلك نظرا لموقعها الجيوبوليتيكي ن في حين يرى فريق آخر منهم أن الإرادات السياحية تمثل هي الأخرى مصادر هامة جدا للريع.

يمكن القول أن المشكلة الأساسية في مسالة الريع انه يخلق أجواء تشوه العمل المنتج وينشر ثقافة مغايرة في المجتمعات ، كما يروج للكسب السهل وينشر البطالة الاختيارية ن ويفسخ البنية الاجتماعية ن هذا يقودنا إلى القول أن المشكلة هنا في نشر ثقافة الريع التي تساعد على انتشار مظاهر الفساد المختلفة وإعلان المصالح الفردية على حساب مصلحة المجتمع ، فالإشكال الجوهري هنا ليس في وجود الريع الذي هو منحة ربانية كإحدى الموارد الطبيعية ، بل هي في كيفية توظيف تلك الموارد واستغلالها لصالح أفراد المجتمع جميعا ودون استثناء.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية العربية كرست التخلف الاقتصادي وغابت عنها العدالة الاجتماعية.

أدت الإرادات الاقتصادية في البلدان العربية منذ استقلالها السياسي وفي إطار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى مجموعة من الظواهر التي تكل في مجموعها تكريسا لحالة من التخلف وتغييب العدالة الاجتماعية ولكن بدرجات مختلفة وما يرتبط ذلك من انتشار البطالة والفقر والأمية وغياب الإنصاف والمساواة وانتشار ممارسات الفساد المختلفة، ودعم من ذلك طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الاستئثار وعدم القبول بالمشاركة. لذلك سنتناول من خلال هذا المحور النقاط التالية:

1- أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية:

على الرغم من أن بعض الأنظمة السياسية العربية رفعت شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن النتائج كانت مخيبة لآمال المواطن العربي الطامح ، وقد ارتبط ذلك بسبب العوامل الداخلية لتلك الدول في علاقتها وأسلوب تعاملها مع العالم الخارجي أو البيئة العالمية ، ومدى اندماجها وتفاعلها مع النظام العالمي وتداعيات العولمة وما أفرزته من آثار بارزة في إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

لقد أرجعت معظم التقارير الاقتصادية العربية الموحدة تردي الأوضاع المعيشة للمواطن العربي إلى الظروف السياسية السائدة في عدد من الدول العربية ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة للظروف السياسية المضطربة التي أثرت في الاستثمار والإنتاج والتشغيل [8].كما تشير مؤشرات فقر الدخل المتاحة وفق خط الفقر الوطني بان مستويات فقر الدخل في البلدان العربية التي تقل عن 10 بالمائة تشمل

الجزائر ولبنان والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي ما عدى البحرين واليمن وسوريا والأردن وتونس ، وتتراوح ما بين 20 بالمائة و30 بالمائة في كل من فلسطين و مصر والعراق ، وما بين 37 بالمائة و 46.5 بالمائة في كل من اليمن وموريتانيا والصومال وجزر القمر والسودان، ويأخذ الفقر في معظم هذه البلدان طابعا ريفيا .

كما يلاحظ من جهة أخرى عدم التكافؤ في الجور أو النفاذ في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة نتيجة لاختلاف الأوضاع الاجتماعية، أي الظروف التي تخرج عن إطار سيطرة الفرد أو لأسباب أخرى تتعلق أساسا بعدم المساواة الناتج عن إخلال الجهد والمهارات، إضافة إلى عوامل شخصية أخرى[9].

وإذا نظرنا إلى نسب البطالة في المجتمعات العربية من 2012 إلى يومنا هذا يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 إلى أن 17.5 مليون نسمة اغلبهم من الشباب بمتوسط معدل بطالة بلغ حوالي 17.2بالمائة وهي النسبة الأعلى بين مناطق العالم وتمثل ثلاثة أمثال نظيرتها على المستوى العالمي التي بلغت 5.9 بالمائة، ومع التزايد في النمو الديموغرافي لسكان الوطن العربي وتزايد تدهور الأوضاع الداخلية –سياسيا واقتصاديا- فالأكيد أن النسبة تزيد بكثير عن تلك النسبة بأضعاف.

2- صور الفساد وتأثيرها على بناء العلاقات السياسية والاجتماعية:

انتشار ممارسات الفساد التي تنوعت صورها وأشكالها بدرجة تغلغلها في بناء العلاقات السياسية والاجتماعية إلى الدرجة التي برز فيها مفهوم ❖اقتصاديات الفساد❖ ويقصد بذلك أن الفساد لم يعد مجرد سلوك فردي وإنما أصبح عنصرا مؤسسا وجزءا من البنية التنظيمية والقانونية والسلوك الاجتماعي عموما.

وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه [10]: السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع الحكومي أو القطاع العام، سواء كانوا سياسيين أو موظفين ن بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم. فلم يعد الفساد مقتصر على الشكل التقليدي ، مثل قبول الرشوة أو الاختلاس ، بل امتد ليشمل مجالات أخرى . مثل ذلك قبول جمهرة المصريين على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية ظاهرة الدروس الخصوصية لأبنائهم في المدارس واعتبارها ممارسات اعتيادية لرفع مستوى التعليمي للطلاب، مع أنها في حقيقة الأمر تقنين اجتماعي لفساد المؤسسة التعليمية.

وتزداد مأسسة الفساد في ظروف إتباع سياسات الخصخصة وبيع أصول القطاع العام، وفي ظروف غياب الشفافية وعدم وضوح القواعد المنظمة للسلوك السياسي والاقتصادي، وعلاقة السلطة بالثروة. وعادة ما ترتبط ممارسات الفساد في عملية الخصخصة بثلاثة أمور أساسية [11]:

- ✓ الأصول الإنتاجية والممتلكات بأقل من قيمتها السوقية.
- ✓ تمويل عمليات الشراء من خلال قروض البنوك وعدم انتظار المشترين في سداد أقساط الثمن.
- ✓ تسقيع الأراضي العقارية تمهيدا لإعادة بيعها مرة أخرى.

وتشير دراسات منظمة الشفافية الدولية إلى أن أكثر القطاعات الحكومية عرضة لممارسات الفساد في الدول النامية تشمل[12] :

- ✓ المشتريات الحكومية.
- ✓ تقسيم الأراضي والعقارات وبيعها.
- ✓ النظم الضريبية والجمركية.
- ✓ التعيينات الحكومية.
- ✓ إدارة الحكم المحلي بالمحافظات.

نتيجة لهذا الوضع سارع الباحثون الاقتصاديون خصوصا إلى تطوير النظرية الاقتصادية الحديثة لمفهوم الاقتصاد الخفيً أو الاقتصاد الأسود الذي يشير إلى الأنشطة المالية الاقتصادية التي تجري في الخفاء وتخالف القواعد القانونية، وعادة ما لا يتم تسجيلها في سجلات الحسابات القومية أو مصفوفة الدخل القومي الرسمي.

3- **حركات الاحتجاج العربية تطالب بالعدالة الاجتماعية:**

لقد اقترفت الأنظمة السياسية العربية خطا كبير في تجاهلها للعناصر الأساسية للتنمية البشرية وهي الحرية والحكم السليم والأمن الإنساني الذي يقصد به :"أن أمن الإنسان و أمن الدولة وجهان لعملة واحدة، فضمانُ أمن الإنسان يؤدي ليس فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية و إنما يمكّن الدولةَ أيضا من الاستفادة المستديمة من البيئة، ومن استحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها، ومن الاستفادة من التنوع، وتقوية اقتصادياتها في وجه التقلبات العالمية، كما يمكّنها من الوصول إلى مستوًى أعلى من الأمن الغذائي ومن تعميم الصحة

في أوساط المجتمع، و أخيرًا وليس آخرًا، يمكّنها من التصدي لمصادر النزاع وربما أيضا من تجنب تلك النزاعات .بهذه المقاربة لأمن الإنسان التي اعتمدها التقرير الحاضر استطاع أن ينظر من خلال هذا المفهوم ليرى عدداً كبيرًا من الأبعاد المؤثرة في حياة الناس: الأمن البيئيّ، أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان، أمن الإنسانِ بالنسبة إلى الجماعات الأضعف، الأمن الاقتصاديّ، التغذية والأمن الغذائي، الصحة وأمن الإنسان، و أخيرًا وطأة التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال على أمن الإنسان[13] .

من هنا جاءت الشعارات المحورية الجادة التي رفعتها حركات الاحتجاج العربية والتي كانت تنادي وتطالب في الشوارع والميادين في أواخر 2010 بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية، ولم يكن هذا الشعار ولا الترابط بين أركانه الثلاثة عفويا بل هو نتاج للظروف العامة داخل المجتمعات العربية التي أثقلتها تلك المشكلات والمظاهر السلبية السياسية والاقتصادية، لذلك سارع في التعبير عن مطالب اجتماعية ذات بعد سياسي تتمثل في حق الشعب في مستوى حياة لائق وفي تحقيق العدل والمساواة. ولا شك أن المظالم الاجتماعية كانت من أهم الأسباب لاندلاع تلك الاحتجاجات وتداعياتها[14] وفي مقدمة تلك المطالب البطالة خاصة بين الشباب، وقد أكد استقصاء للبنك الدولي عن التنمية في العالم لعام2011 أجراه حول المواطنين في بعض البلدان التي انفجرت فيها أحداث العنف، تبن أن البطالة بين الشباب تشكل عنصرا مستمرا ودافعا إلي الانضمام إلى حركات التمرد أو عصابات المدن ، وكما ورد في تقرير البنك الدولي ً إن انعدام المساواة بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة يرتبط ارتباطا وثيقا مع ارتفاع مخاطر جرائم العنف ً [15]

هذه المسالة تجع من الضروري الوقوف أمام المشهد المنتظر لليوم الوالي لحركة تلك الاحتجاجات من قبل الجماهير المنتفضة ، وهو ما يتطلب مراجعة بعض الأفكار والاتجاهات النظرية ، فإذا كانت المطالب الاجتماعية تهدف إلى الخروج من دائرة التخلف والفقر والبطالة والأمية ، وهذا يتطلب بدوره انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة عن تلك التي تم تبنيها من قبل ن فان ذلك يجعلنا تطرح مطلب تحقيق التنمية الشاملة الشامل الذي توفر السعادة والطمأنينة والشعور بالرضا والاستقرار والرفاهية، وهذا يعني تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية، والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر أو الخوف أو القلق من المستقبل . حقيقة أن هذا المطلب يعد مطلباً مثالياً قد لا يصل إليه المجتمع إلا بجهد متواصل وتنمية متواصلة ومستدامة ومشتركة بين الجميع، وقد كان هذا الأمن بالنسبة للبشرية هدفا ووسيلة عبر العصور والأماكن والأزمات. [16]

وتحقيق تلك التنمية الشاملة انطلاقا من ذلك التشابك والترابط بين تدعيم السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من خلال مشاركة شعبية أوسع والاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية من جهة وتأثير ذلك في انجاز مهام التنمية الشاملة من جهة أخرى.

المحور الثالث: ملامح الاقتصاد السياسي العربي البديل.

مما سبق فان الأحداث التي عرفتها بعض البلدان العربية والتي رافقت حركات الاحتجاجات في تلك البلدان ابتداء من أواخر عام 2010في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا تطرح المسالة الاقتصادية والاجتماعية على بساط البحث ن وخاصة القوى السياسية والأكاديمية والمنظمات الشعبية، وهذه المسالة التي كانت تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أصبحت اليوم أكثر أهمية نظرا لما خلفته ومازالت من فوضى وشروخ اجتماعية وتدمير للبنية التحتية واضطراب في العلاقات داخل المجتمع.

وسؤالنا الجوهري هنا يدور حول ماهية ملامح السياسات الاقتصادية وما هي خلفيتها النظرية التي يمكن أن تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من جهة، وتساعد على تجاوز تداعيات السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ومعالجة آثار ما خلفته تلك الاحتجاجات العربية على أنظمتها السياسية القائمة. نتناول هذا المحور في النقاط التالية:

1- أهم مبادئ السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية:

تتمثل أهم مبادئ هذه السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- ✓ تامين الحاجات الأساسية للشعب.
- ✓ الاعتماد على الذات واستقلالية إستراتيجية التنمية.
- ✓ المشاركة الشعبية من خلال العملية الديمقراطية.
- ✓ استدامة العملية التنموية وتأكيد الترابط بين التنمية والعدالة الاجتماعية.

وبالطبع فان اقتصاد السوق والسياسات الاقتصادية الليبرالية لن تستطيع تحقيق ذلك في ضوء التجارب السابقة ، ذلك أن السوق المنفلت من أي ضوابط لن يقود إلا إلى الاحتكار ، وبالتالي توسيع الهوة بين الأغنياء و الفقراء وزيادة العاطلين عن العمل ، وفي الوقت نفسه لا تستطيع الحكومة والقطاع العام بمفردهما تحقيق الأهداف المطلوبة ، لذلك

يمكن الحل في تحقيق التزاوج والتوازن بين الحكومة والسوق ، وبين القطاع العام والقطاع الخاص ن ، وفي هذا يقول الاقتصادي الأمريكي جوزف ستيغلتز: إن النظام الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين دور الدولة وآليات السوق مع وجود دور بارز للمجتمع المدني ، كما أن لكل دولة ظروفها ، وهي التي تحدد حجم ودور الدولة في ضوء تطورها الاقتصادي ، وان الديمقراطية هي التي تحدد ذلك وفق الأولويات التي يحددها المجتمع .[17]

وستترتب على انتهاج نظام يجمع ما بين دور الدولة وآليات السوق مجموعة من السياسات الاقتصادية على صلة مباشرة بقضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية، انطلاقا من الحق في التنمية كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، ومن كون التنمية حرية قائمة على تنكين المواطنين والمواطن.

وحتى في تلك العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، تتضمن السياسات المقترحة:

- ✓ رفع مستوى تنافسية الإنتاج الوطني والانفتاح التجاري المحسوب والمبرمج والانتقالي، في ضوء حاجات الاقتصاد الوطني والمصالح الوطنية.
- ✓ تتطلب عملية التنمية بناء القدرات البشرية والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي.
- ✓ كما تبنى السياسة المالية والضريبية انطلاقا من حسن استخدام الموارد البشرية المحلية وتوظيف السياسة الضريبية كأداة لإعادة توزيع الدخل، فضلا عن وظيفتها في تامين موارد للخزينة العمومية.
- ✓ إعلاء شان العمل المنتج وتعميم ثقافة الإنتاج.
- ✓ عملية التنمية ونجاحها يتطلب وجود دولة قوية وإدارة حازمة ومتطورة وعصرية.
- ✓ القضاء على هدر المال العام والفساد والتبذير وعقلية التواكل والاسترخاء.
- ✓ استخدام البرمجة والتخطيط المتطور والإقلاع عن العمل العشوائي من خلال رؤية متكاملة للمستقبل.

الخاتمة

إذا ما تم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها على ضوء تلك الأداءات الاقتصادية العربية فإن عملية تنفيذ تلك السياسات التنموية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن العربي يصبح تحديا كبيرا للدولة صاحبة السلطة وللمواطن الذي سيستفيد من مخرجات تلك السياسات الاقتصادية التي من المفترض أن

تحقق التنمية المستدامة والشاملة له ولا نعتقد أن يتحقق هذا الهدف دون الاعتماد على القدرات الذاتية للبلدان العربية ، كذلك من المهم والضروري أن يتم العمل على أن يكون ذلك في إطار التعاون العربي العربي ، كلما كلن ذلك ممكنا ، وأيضا العمل على بناء علاقات متطورة ومتكافئة مع الدول الأخرى وبخاصة دول الاقتصاديات الصاعدة للاستفادة من تجاربها التنموية ولما لا الدخول في شراكات إستراتيجية في مختلف المجالات الحيوية.

الهوامش:

[1] ابراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014-مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2014، ص254

[2] نفس المرجع، ص254.

[3] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي –تحولات ومؤشرات، اكتوبر2013، ص73.

المرجع نفسه، ص75.]

[5] إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص259.

[6] المرجع السابق، ص260.

[7] نفس المرجع، ص261.

[8] التقري الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص ص28-30

[9] إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص267.

[10] نفس المرجع، ص267

[11] المرجع السابق، ص268.

[12] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[13] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ص71.

[14] إبراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص269.

[15] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ،2011 نص6.

[16] محمد الأمين البشرى، الأمن العربي المقومات والمعوقات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص16.

[17] جوزيف ستغلتز، محاضرة في مكتبة الإسكندرية، نشرت في الأهرام بتاريخ 20011/08/13.